

في العمق



من سيستحوذ أولاً على مدخرات الدولة

إخوان ليبيا يشددون قبضتهم على المصرف المركزي بموافقة البرلمان

مجلس الدولة الاستشاري يريد إعادة بسط نفوذه عبر المؤسسات السيادية

المطلقة لعدد أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب، الذي منه الرئيس.



عبد السلام نصيبة
مقترح مجلس الدولة
لايتماشى المادة 15
من الاتفاق السياسي

ولمجلس إدارة المركزي أيضا أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة أو من موظفي المصرف دون أن يكون لهم حق التصويت ويجوز أن يتعقد المجلس خارج مقر المصرف بشرط أن يكون هذا الاجتماع داخل البلاد.

لكن هذا القانون تم اتخاذه والتصديق عليه عندما كانت الدولة قائمة كوحدة واحدة، وغير منقسمة على ذاتها كما هو الحال في الوقت الحالي، وغير خاضعة للتدابير والضوابط ومحاولات اقتناص الفرص لنهب الثروة المالية في الدولة النفطية، للوصول إلى الداخل والخارجية.

وهذا الأمر يطرح تساؤلات حول مدى قدرة الفرقاء السياسيين على تنفيذ وإقرار القوانين المتعلقة بهم مؤسسة مالية في الدولة النفطية، للوصول إلى حالة من التوافق، وبالتالي رسم معالم إنهاء التوتر القائم الذي لن يعود بالنفع على أي أحد في ليبيا.

ويعتقد المهتمون بالشأن الليبي أن مجلس النواب وقع مرة أخرى في مصيدة الإخوان، بتفريطه في صلاحياته الأصلية كمؤسسة تشريعية، وتحوله إلى جهة خاضعة لتوجهات مجلس الدولة الذي لا يملك حق التشريع واتخاذ القرارات وإنما توصل إليه بفرض سياسات الأمر الواقع خلال السنوات الماضية.

ووجد تيار الإسلام السياسي في ليبيا في تلك السياسات دعما من جهات إقليمية وخارجية لا يهملها إلا العمل على التمكين للإسلام السياسي ضمن أحداث الصراع على المصالح الاقتصادية والتفريط في ثروات البلاد والتبعية للقرار الإقليمي.

ومهما يكن من أمر فإن جماعة الإخوان انتصرت في حوار أبو زينة، وأثبتت قدرتها على المناورة والخداع بالاعتماد على توصيات حلفائها وخاصة في قطر وتركيا، وعلى الاستشارات التي تحصل عليها من مراكز البحوث والدراسات في العواصم الغربية، في حين اكتفى مجلس النواب الثالث في أحداث المصالح الذاتية بالموافقة، التي استدفع بالبلاد إلى مرحلة أخرى من الخلافات والصراعات.

يجوز للنائب وأربعة أعضاء فقط إصدار القرارات في غياب المحافظ، وهم يمتلكون النصاب القانوني لتمريرها. كما أن عدد من سيتم تعيينهم من قبل مجلس الدولة سيمنعهم حق رفض أو إلغاء أي قرارات لا تخدم مصالح التيار، الذي يمثلونه وهو المحسوب على الإسلام السياسي والقريب من تركيا.

وبالنظر إلى هذه المعطيات، فإنه في حالة حصول أي أزمة جديدة بين شرق البلاد وغربها، فإن المصرف المركزي سيكون كما كان خلال السنوات الماضية تحت سيطرة ذات مراكز النفوذ في غرب البلاد، وبالتالي قد تتزايد احتمالات العودة إلى المربع الأول من الأزمة، التي تفجرت قبل نحو عشر سنوات، وأن أي خلل في نشاط المركزي سيجعل البلاد تدخل متاهة جديدة من المشاكل لا أحد يستطيع معرفة متى تنتهي.

بداية أزمة جديدة

يعتقد مراقبون أن مثل هذه الخطوة قد تعقد المشهد السياسي الليبي المعقد أصلا على الرغم من أن هناك جهودا كبيرة إقليميا ودوليا لفض النزاعات بين الطرفين وإنهاء حالة الحرب وجعل الفرقاء يتفقون على نسيان الماضي والدخول في مرحلة جديدة.

ويستند عضو مجلس النواب عبدالسلام نصيبة على مخرجات المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي، والتي نصت على أن يتم اختيار محافظ المركزي فقط بالتساوي بين مجلس النواب ومجلس الدولة، أما نائب المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة فإن تعيينهم اختصاص أصيل لمجلس النواب وفقا للقانون رقم واحد لسنة 2005 وتعدياته.

واعتبر نصيبة أنه إذا صح هذا الاتفاق فإنه مخالف لكل الاتفاقات السابقة، ومن هنا لا يحق لأي عضو من أعضاء مجلس النواب التنازل عن حق يكفله القانون والاتفاق السياسي لأعضاء مجلس النواب.

وهناك أرضية قانونية قديمة يفترض أن يعمل عليها الفرقاء السياسيين المنقسمون بين الشرق والغرب، فوفق المادة 19 من قانون المصارف للعام 2005 يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من المحافظ أو من نائبه عند غيابه في مقر المصرف مرة على الأقل كل شهر ويجوز اجتماعه بناء على طلب أغلبية أعضائه.

كما تشير المادة ذاتها إلى أنه لا يكون اجتماع المجلس صحيحا من الناحية القانونية إلا إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء بمن فيهم محافظ المركزي أو نائبه، كما يجب أن تصدر قرارات مجلس إدارة المصرف بالأغلبية

تشفي محاولات تيار الإسلام السياسي في ليبيا السيطرة على المصرف المركزي عبر بسط أجدنده على المشهد المعقد الذي تعيشه البلاد، بأن حالة من الانقسامات ستطوف من جديد على سطح الأزمة بين الفرقاء، كون الخطوة تتعارض في مضمونها مع اتفاقات حوار أبو زينة لنزع فتيل التوتر، وهو ما أثبت للمراقبين بما لا يدع مجالا للشك في مدى قدرة الإخوان على المناورة والخداع بالاعتماد على توصيات حلفائهم وخاصة في قطر وتركيا.

الوحيدة المعترف بها دوليا أصبحت تخضع لمراقبة مجلس الدولة.

وهذا الكيان تم تشكيله لإعادة تدوير جماعة الإخوان بعد هزيمتهم في انتخابات يونيو عام 2014 وانقلابهم على نتائجها من خلال ما سمي آنذاك بعملية "فجر ليبيا" الإرهابية التي أدت إلى الانقسام السياسي الحاصل إلى الآن في البلد، ما يعني أنها مؤامرة جديدة يهدف من ورائها إخوان ليبيا إلى السيطرة على منيع الأموال.

وأكد المشري في المقابلة أنه تم الاتفاق على أن يتم تسمية المحافظ و3 أعضاء من مجلس الإدارة من طرف مجلس النواب، بينما نائب المحافظ و4 من أعضاء مجلس الإدارة بسميهم مجلس الدولة، من خلال مراحل ومعايير وضوابط محددة.

وحول وظيفة المحافظ، سيختار مجلس النواب عددا معيناً من المرشحين للمنصب ثم سيرعرض أسماءهم على مجلس الدولة، الذي يقوم بتقليص العدد إلى ثلاثة فقط ليختار من بينهم مجلس النواب من يراه صالحا.

طريقة تحديد اختيار الأعضاء ستعطي جماعة الإخوان سيطرة شبه مطلقة على المصرف المركزي

ويرر رئيس مجلس الدولة ذلك الشمسي كونه يتسق مع معايير تشمل ضمانات لاختيار أغلبية أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي بحيث لا يستطيع المحافظ أن يتغول أو ينفرد بالقرار وتزوير أمور غير منطقيّة أو مقبولة لأن المحافظ في ظل قانون المركزي لا يستطيع لوحده أن يفعل أي شيء يتعلق بالسياسات العامة للمصرف التي تدار من قبل مجلس الإدارة.

ويرى مراقبون أن هذا الاتفاق سيُعطي جماعة الإخوان سيطرة شبه مطلقة على المصرف، نظرا لأن المادة 19 من قانون المصارف تجيز لنائب محافظ المركزي عقد اجتماع لمجلس الإدارة بشرط حضور غالبية الأعضاء، وبالتالي

هل ما زالت القاعدة تشكل تهديدا أمنيا في القرن الأفريقي

يرى العديد من الخبراء أن الجماعات المتطرفة التي تعلن ولايتها لتنظيم القاعدة تعدد أحيانا إلى التعاون والسعي إلى التقارب. لكن لا يوجد في أفريقيا خط إرهاب موحد بالنسبة إليها في عمق القارة. ومع ذلك تتبادر إلى أذهان المحللين فكرة تلتقي كل تفصيلاتها حول ما إذا كانت القاعدة لا تزال تشكل تهديدا أمنيا في القرن الأفريقي على وجه التحديد.

أديس أبابا - لم يخرج بيان السفارة الأميركية في إثيوبيا بيان الولايات المتحدة دعما عسكريا إلى أديس أبابا لاستخدامه في عملياتها ضد حركة الشباب الصومالية المشتددة عن القنعة السائدة حول فشل استراتيجية واشنطن في مكافحة الإرهاب عندما يتعلق الأمر بالقرن الأفريقي.

ويعد قرابة عقدين من الهجمات الإرهابية، التي شنتها عناصر من القاعدة على ميني التجارة العالمية في مانهاتن يوم 11 سبتمبر 2001 يظهر قليل من الإجماع بين المحللين والمسؤولين العسكريين وحتى الباحثين حول نشاط المنظمات الإسلامية المتطرفة أن نشاط القاعدة في تلك البقعة من العالم لا يزال تشكل تهديدا على الأمن القومي الأميركي.

وتشير بعض التقارير الغربية إلى أن فرع القاعدة في القرن الأفريقي كُف من عملياته خلال أغسطس الماضي، حيث نفذت أكثر من 35 عملية في الصومال فقط. وهذا المؤشر يعطي تلميحات واضحة بأن استراتيجية مكافحة هذه الجماعة لم تؤت أوكليها حتى اليوم.

وفي ظل الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة لقصور استراتيجيتها الأمنية في الصومال مع إنفاق نحو 3.5 مليار دولار خلال العقد الماضيين، من أجل إعادة الاستقرار في الدولة الأفريقية الأهم على المحيط الهندي، لا يتوقع محللون أن تعمل واشنطن على تغيير أجندتها فهناك ملفات أخرى أكثر أهمية بالنسبة لها في مناطق أخرى من العالم، وأولها الشرق الأوسط.

وقد استمات المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البيتاغون) أنتون سيميلر في الدفاع عن خطط بلاده حينما نقلت وسائل إعلام محلية عنه تأكيده أن "استراتيجيتنا لم تفشل، بل أدى العمل العسكري الذي نقوم به إلى وقف وتعطيل طموحات حركة الشباب".

ولم تتأثر حركة الشباب بكل العمليات العسكرية التي تشنها قوى التحالف هناك ضدها، بل على العكس فإنها تقوم بالتوسع في الصومال خاصة في مناطق محافظة شبيلي الوسطى جنوب البلاد، وقد أكدت وكالة الاستخبارات الأميركية أن فرع القاعدة يريد أن يقيم إمارة في جنوب البلاد، والتي تعتبر أهم معقل له في البلد.

ولا يقف طموحها إلى ذلك الحد، فأعضاء الجماعة، التي كانت زراعا عسكريا لاتحاد المحاكم الإسلامية حيث سيطرت على مقديشو وكانت تهدف إلى فرض الشريعة خلال العقد الماضيين، يسعون إلى السيطرة على أغلب الأراضي الصومالية.

ومع إضعاف ومطاردة قادة تنظيم القاعدة المركزي في السنوات الماضية باتت الحركة الصومالية تبحث في الصحراء وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن شراكات تسمح لها بتجميع قواها واستعادة ديناميتها وهو ما تحقق لها على ما يبدو مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وما يعزز تلك الفرضية ما أكده نائب مدير وكالة الاستخبارات والأمن القومي الصومالي الأسبق عبدالله قبل فترة من أن الإرهابيين تمكنوا من اختراق الوكالة وأجهزة الأمن بشكل عام.

ويبدو أن الجيش الأميركي، الذي أقام قبل سنوات في ألمانيا قيادة أفريقيوم ثم قرر نقلها إلى مكان آخر، مكلفة بالإشراف على المنطقة وإرسال قوات خاصة إلى أماكن معينة وتدريب جيوش البلدان الحليفة على مكافحة حركة الشباب في الصومال والقرن الأفريقي.

وفي العادة تهدف الولايات المتحدة من خلال هذا الدعم إلى رفع قدرات قوات الدفاع لبلدان المنطقة، التي يعمل جزء منها ضمن قوات البعثة الأفريقية في الصومال وترتدون شاراتها، كما أن هناك عددا آخر من القوات مثل القوات الإثيوبية ليس واضحا دوره في الصومال وما إذا كان ياتمر بإمرة وزارة الدفاع.

ويرى خبراء عسكريون أن الدعم الأميركي الجديد لإثيوبيا، ليس بالأمر الجديد، حيث كانت الإدارات المتعاقبة منذ جورج بوش تقدم دعما مباشرا وغير مباشر لدول جوار الصومال وخاصة



التهديدات قائمة رغم كل شيء